معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

NNA الوكالة الوطنيّة للإعلام

حاتم ماضي في ندوة لمعهد باسل فليحان عن كتاب لجنان الخوري الفخري: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتضرّ بالثقة والصدقية

الخميس 07 آذار 2024 الساعة 01:22

إقتصاد

وطنية – أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية، ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها المدّعي العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى "أن الجرائم في مجال الأعمال ‘يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي."

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة "اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الابتكار والإنتاج."

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص".

الفخري

وأشارت الفخري إلى أن الكتاب "يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الاسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر اوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني."

وأوضحت الفخري أن "الجريمة الجمركية، وهي إحدى الجرائم المالية، تؤدي إلى حرمان الدولة جزءاً من مواردها، وتحرم الاقتصاد الوطني من اكثر الأدوات فاعلية في حمايته وتشجيعه، وتحجب عن الخزينة العامة مبالغ طائلة، وتُعرقِل الإسهام في تقويم ميزان المدفوعات والمساهمة في تحقيق خطة التنمية ."

كذلك "تُفضي الجريمة الجمركية إلى سرقة المال العام، وتشبب في ركود الاقتصاد الوطني، وتُعزّز انتشار الفساد الإداري والاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي"، بحسب الفخري، فضلاً عن أنها "تساهم في تفشّي موجة الإجرام المحلي والعابر للحدود، لا سيما تهريب التبغ والمخدرات والأسلحة والمهاجرين والمواد والمبيدات الفاسدة والألبسة والأحذية المقلدة والسيارات المخالفة لنظام الاستيراد، وتهريب آلات تصنيع الحبوب المنشطة السامة، وسائر السلع والمواد الخطرة، الممنوعة او المحتكرة، او عمليات التصدير الوهمية) للتهرب من ضريبة القيمة المضافة (TVA عبر البيانات الوهمية او المضلّلة بهدف التهرّب الضريبي او التهرّب الإقتصادي، اضافة الى المعابر والحدود والمرافئ السرية وغير الشرعية."

ماضي

وذكّر القاضي ماضي بأن "القانون الجزائي للأعمال ظهر كفرع من فروع القانون الجنائي نتيجة الحاجة الملّحة لحماية المصالح الجديدة التي نتجت عن التطور الإقتصادي والصناعي (...) وصارت الوظيفة الجديدة لقانون العقوبات هي مواجهة الأشكال المعاصرة من الإجرام الإقتصادي بمعناه الواسع."

ولاحظ أن "قواعد قانون الجزائي للأعمال تتميز بخصوصية تتماشى مع مجال الأعمال الذي يتميز بسرعة ومرونة"، شارحاً أن "الجرائم المرتكبة في مجال الأعمال يرتكبها رجال الأعمال والأشخاص أصحاب النفوذ السياسي والإقتصادي وتختلف عن الجرائم التقليدية". ورأى أن هذه الجرائم التي تهدف إلى "تحقيق الربح المادي غير المشروع في فترة زمنية قصيرة"، تلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الإقتصادي يتعدى مسألة الإعتداء على الأفراد."

وأوضح أن "القانون الجزائي للأعمال الذي أصبح فرعاً جديداً من فروع القانون، يشهد تطوراً دائماً نتيجة التطورات الهائلة في مجالات الأعمال"، وهو "مرتبط ارتباطاً عضويًا بقانون الأعمال و قانون العقوبات و يعتبر من القوانين المرّكبة الأكثر تعقيدًا كونه يحكم ظواهر غير تقليدية."

أبي غانم

أما مدير إقليم جمارك شتورا زاهر ابي غانم الذي مثّل المدير العام للجمارك ريمون الخوري، فرأى أن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" يعرض "لكثير من المسائل القانونية والإقتصادية الملحة، كالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك والتوقيع الإلكتروني" التي باتت الحاجة اليها ملحّة "للتطوير والإجتهاد ولمواكبة ركب التطور العالمي بعد كثرة الجرائم وتمادي المجرمين وابتكارهم أساليب تقوم على ذكاءٍ شيطاني". وأمل في أن "يشكّل الكتاب مدخلاً للتأثير على المشرّع لسد الفراغ والثغر التشريعية في بعض المواضيع."

وشرح أن إدارة الجمارك تتّبع "مبدأ يقوم على ضرورة تيسير التجارة من دون الإخلال بالرقابة الفاعلة للجمارك"، مشدداً على أن "التهريب الجمركي بصوره كافة والتهرب الضريبي، وهما متلازمان، يعتبران من أهم الجرائم الإقتصادية التي يعاقب عليها القانون، (...) لأن من شأن التهريب أن يلحق عظيم الأثر السلبي بالمواطن والخزينة والإقتصاد الوطني على السواء."

واعتبر أن "الانخراط في التقليد والغش التجاري والتزوير ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني كون العمل يقوم خارج الأطر والأنظمة الضريبية والجمركية، فضلاً عن أن ممتهني هذا النشاط، متحررون بحكم ما يمارسونه، من رفد الخزينة بأي عائدات بل على العكس فإنهم يلحقون أكبر الأضرار بالإقتصاد برمته، بالإضافة الى أن هذه الجريمة تطال صحة المستهلكين وتفتك بالشركات المشهود لها عبر التاريخ بصدق العمل وبإمداد الدولة بالموارد المالية".

HTTPS://WWW.NNA-LEB.GOV.LB/AR/ECONOMY/679431/%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%85-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D9%86

ليبانون فايلز - أخبار محليّة

حاتم ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي

الخميس 7 آذار 2024 - 13:35

اخبار ليبانون فايلز متوفرة الآن مجاناً عبر خدمة واتساب...
اضغط هنا

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن "الجرائم في مجال الأعمال "يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

HTTPS://WWW.LEBANONFILES.COM/ARTICLES/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%91%D8%A9/%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%85-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-/%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8

الكلمة اونلاين
Alkalima Online

حاتم ماضي في ندوة لمعهد باسل فليحان: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي

Thursday, March 7, 2024

شارك هذا الخبر

إشترك بخدمة ال WhastApp مجاناً

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية، ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها المدّعي العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى "أن الجرائم في مجال الأعمال 'يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة "اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما تشكل من تهديد لأنماط الابتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وخّ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص."

الفخري

HTTPS://WWW.ALKALIMAONLINE.COM/NEWS.ASPX?ID=755772

القاضي حاتم ماضي في ندوة لمعهد باسل فليحان عن كتاب لجنان الخوري الفخري

March 7, 2024 9:11 pm

جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتضرّ بالثقة والصدقية

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن الجرائم في مجال الأعمال "يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة إهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية "لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة

HTTPS://NEXTLB.COM/PEOPLE/69739

حاتم ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتضرّ بالثقة والصدقية

الخميس 07 آذار 2024 الساعة 02:47

الأحداث - أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية، ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها المدّعي العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى "أن الجرائم في مجال الأعمال 'يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة "اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الابتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في تضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل

HTTPS://ALAHDATH24.COM/AR/EDUCATION-CULTURE/134382/%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%85-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7

ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال"في معهد باسل فليحان

مارس 7, 2024 اضف تعليق 39 زيارة

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية، ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها المدّعي العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى "أن الجرائم في مجال الأعمال 'يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة "اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الابتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص."

HTTPS://ALMONTASHER.COM/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84/

الأنوار

7 آذار 2024 11:44م

ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي

مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي يلقي كلمته

حجم الخط

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب «القانون الجزائي للأعمال» للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن «الجرائم في مجال الأعمال «يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتُلحق «ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي».

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني في كلمة افتتح بها الندوة إهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية «لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج».وأشارت الفخري إلى أن الكتاب «يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الإسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر اوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني».

ولاحظ ماضي أن «قواعد قانون الجزائي للأعمال تتميز بخصوصية تتماشى مع مجال الأعمال الذي يتميز بسرعة ومرونة»، شارحاً أن «الجرائم المرتكبة في مجال الأعمال يرتكبها رجال الأعمال والأشخاص أصحاب النفوذ السياسي والإقتصادي وتختلف عن الجرائم التقليدية». ورأى أن هذه الجرائم التي تهدف إلى «تحقيق الربح المادي غير المشروع في فترة زمنية قصيرة»، تلحق «ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الإقتصادي يتعدى مسألة الإعتداء على الأفراد».

وأوضح أن القانون الجزائي للأعمال الذي أصبح «فرعاً جديداً من فروع القانون»، يشهد «تطوراً دائماً نتيجة التطورات الهائلة في مجالات الأعمال»، وهو «مرتبط ارتباطاً عضويًا بقانون الأعمال و قانون العقوبات ويعتبر من القوانين المركبة الأكثر تعقيدًا كونه يحكم ظواهر غير تقليدية».

HTTPS://ALIWAA.COM.LB/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/

إقتصاد محلي

ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي

8 آذار 2024 الساعة 00:00

اشترك مجانا بقناة الديار على يوتيوب

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية، ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها المدّعي العام التمييزي السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى "أن الجرائم في مجال الأعمال 'يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة "اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية لتأثيرها السلبي في الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الابتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص."

HTTPS://ADDIYAR.COM/ARTICLE/2159698-%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

الرئيسية › إقتصاد › ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي في البلاد

13 شارك المقال

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن "الجرائم في مجال الأعمال "يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني في كلمة افتتح بها الندوة إهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية "لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعني بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّه بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص".

وأشارت الفخري إلى أن الكتاب "يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الإسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر اوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني".

HTTPS://WWW.ELSHARKONLINE.COM/%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/2024/03/07/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

الدورة الاقتصادية
مجلة إقتصادية عربية

القاضي حاتم ماضي في ندوة لمعهد باسل فليحان عن كتاب لجنان الخوري الفخري:

جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتضرّ بالثقة والصدقية

أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن الجرائم في مجال الأعمال "يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي" وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة إهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية "لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّح بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص."

الفخري

وأشارت الفخري إلى أن الكتاب "يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الإسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر اوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني".

وأوضحت الفخري أن الجريمة الجمركية، وهي إحدى الجرائم المالية، "تؤدي إلى حرمان الدولة جزءاً من مواردها، وتحرم الاقتصاد الوطني من اكثر الأدوات فاعلية في حمايته وتشجيعه، وتحجب عن الخزينة العامة مبالغ طائلة، وتُعرقل الإسهام في تقويم ميزان المدفوعات والمساهمة في تحقيق خطة التنمية".

/HTTPS://WWW.AD-DAWRA.COM/2024/03/07/54342

المركزية

اقتصاد

Mar 07, 2024 1:29 PM

ماضي: جرائم الأعمال يرتكبها أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي

المركزية- أقام معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال" للدكتورة جنان الخوري الفخري، يشارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي الذي رأى أن "الجرائم في مجال الأعمال "يرتكبها (...) أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وتُلحق "ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الاقتصادي".

وأكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعنّي في كلمة افتتح بها الندوة إهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية "لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تشكل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج".

وإذ أشاد الزعنّي تحية بمسيرة المؤلّفة ومواكبتها المستجدات القانونية والمتخصصة، وجّخ بمناسبة يوم المرأة العالمي "تحية تقدير إلى كل إمرأة لبنانية وعربية برهنت في نضالها اليومي، في علمها، في ثقافتها، في مسيرتها الشخصية والمهنية، عن قدرة فريدة لمواجهة التحديات دعماً لمجتمعها بشكل عام ولأسرتها بشكل خاص."

الفخري

وأشارت الفخري إلى أن الكتاب "يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الإسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر اوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني".

https://www.almarkazia.com/ar/news/show/539990/%D9%85%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7

الجمهورية

ندوة عن كتاب "القانون الجزائي للأعمال"

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في مكتبته المالية ندوة عن كتاب «القانون الجزائي للأعمال» للدكتورة جنان الخوري الفخري. شارك فيها مدّعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي.

بدايةً، أكّد المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، في كلمةٍ افتتح بها الندوة، اهتمام المعهد بمواضيع مكافحة الجرائم المالية «لتأثيرها السلبي على الإنفاق العام، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولما تُشكّل من تهديد لأنماط الإبتكار والإنتاج».

الفخري

وأشارت الفخري إلى أنّ الكتاب «يعالج الترسانة التشريعية اللبنانية التي تتضمن قانون الجمارك وحماية الملكية الفكرية والتجارية والصناعية، وتجريم تقليد العلامات الفارقة، وشهادات الاختراع، والرسوم والنماذج الصناعية، والمزاحمة الاحتيالية، واغتصاب الإسم التجاري، والجرائم المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية، وحماية المستهلك على الإنترنت وسائر أوجه التجارة الالكترونية، والتوقيع الإلكتروني وحجية الاثبات الالكتروني».

وأوضحت أنّ الجريمة الجمركية، وهي إحدى الجرائم المالية، «تؤدي إلى حرمان الدولة جزءاً من مواردها، وتحرم الاقتصاد الوطني من اكثر الأدوات فاعلية في حمايته وتشجيعه، وتحجب عن الخزينة العامة مبالغ طائلة».

كذلك «تُفضي الجريمة الجمركية إلى سرقة المال العام، وتتسبب في ركود الاقتصاد الوطني، وتُعزّز انتشار الفساد الإداري والاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي»، بحسب الفخري، فضلاً عن أنها «تساهم في تفشّي موجة الإجرام المحلي والعابر للحدود، لا سيما تهريب التبغ والمخدرات والأسلحة والمهاجرين والمواد والمبيدات الفاسدة والألبسة والأحذية المقلّدة والسيارات المخالفة لنظام الاستيراد، وتهريب آلات تصنيع الحبوب المنشطة السامة، وسائر السلع والمواد الخطرة، الممنوعة او المحتكرة، او عمليات التصدير الوهمية (للتهرّب من ضريبة القيمة المضافة TVA) عبر البيانات الوهمية او المضلّلة بهدف التهرّب الضريبي او التهرّب الإقتصادي، اضافة الى المعابر والحدود والمرافئ السرية وغير الشرعية».

ماضي

من جهته، لاحظ مدعي عام التمييز السابق القاضي حاتم ماضي أنّ «قواعد القانون الجزائي للأعمال تتميّز بخصوصية تتماشى مع مجال الأعمال الذي يتميّز بسرعة ومرونة»، شارحاً أنّ «الجرائم المرتكبة في مجال الأعمال يرتكبها رجال الأعمال والأشخاص أصحاب النفوذ السياسي والإقتصادي وتختلف عن الجرائم التقليدية». ورأى أنّ هذه الجرائم التي تهدف إلى «تحقيق الربح المادي غير المشروع في فترة زمنية قصيرة»، تُلحق «ضررًا بالغًا بالثقة والصدقية في القطاع الإقتصادي يتعدى مسألة الإعتداء على الأفراد».

أبي غانم

أما مدير إقليم جمارك شتورا زاهر ابي غانم، الذي مثّل المدير العام للجمارك ريمون الخوري، فرأى أنّ كتاب «القانون الجزائي للأعمال» يعرض «لكثير من المسائل القانونية والإقتصادية المَلحة، كالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك والتوقيع الإلكتروني» التي باتت الحاجة اليها ملحّة «للتطوير والإجتهاد ولمواكبة ركب التطور العالمي بعد كثرة الجرائم وتمادي المجرمين وابتكارهم أساليب تقوم على ذكاء شيطاني». وأمل في أن «يشكّل الكتاب مدخلاً للتأثير على المشرّع لسد الفراغ والثغر التشريعية في بعض المواضيع».